أثر تطبيق الحكومة الإليكترونية على تطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومية دراسة تحليلية

The effect of applying e-government on the development of accounting information system-governmental _ an analytical study _

د. ريم عقاب طه
جامعة البلقاء التطبيقية كلية الحصن الجامعية
الأردن

ملخص

يفرض تطبيق الحكومة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية أن تطور من أساليبها ومكوناتها للوفاء باحتياجات الحكومة في بيئة الحكومة الالكترونية من هنا هدفت الدراسة الى بيان اثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على نظام المحاسبة الحكومية، كمصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية وتحديد أهم تأثيرات الحكومة الإلكترونية على مقومات وركائز نظم المعلومات المحاسبية الحكومية، وتوصلت الدراسة الى ضرورة تطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومية من حيث إعادة تقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في تجميع البيانـــــات وتخزينها ومعالجتها وسوف تؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية الحكومية والمتمثلة بكل من: المجموعة المستندية ، المجموعة الدفترية دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار هذه التأثيرات وانعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتوصلت الى ان لمنظومة الحكومة الإلكترونية أثر متوقع على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية من مدخلات وتشغيل ومخرجات وتغذية مرتدة، مما يمثل مطلباً ضرورياً لبناء إطاراً له يتوافق مع تلك المنظومة وضرورة تأهيل العاملين في الوحدات الحكومية على العمل الحكومي في بيئة الحكومة الالكترونية

الكلمات الافتتاحية: نظم معلومات محاسبية ،الحكومة الالكترونية ،المحاسبة الحكومية الالكترونية

stract

Imposes application of e-government on accounting information systems that evolved from its methods and components to meet the needs government in an environment of e-government from here study aimed to demonstrate the impact of the application of e-government system governmental accounting, as a major source of accounting information in the government unit and identify the most important effects of e-government elements and substrates Accounting Information Systems-governmental organizations, the study found the need to develop the accounting information system of government where the re-evaluation of components and methods used in data collection, storage and processing will affect the fundamentals of accounting information systems government and of all: Group documentary, the group carrying the chart of accounts, group reports, lists Finance, which requires the need to take into account these effects and their implications for the design of accounting information systems and concluded that the system of e-government impact expected on stilts accounting information system of government input, operation and output and feedback, which represents a prerequisite for building a framework to him in accordance with that system and the need for rehabilitation of workers in government
units on government work in e-government environment

Keywords:. Government accounting information, E-government, Electronic government accounting

مقدمة

شهد العالم خلال القرن العشرين تحولات في المفاهيم الخاصة بإدارة القطاع الحكومي، حيث تحول الحديث من الإدارة إلى الريادة، ومن السيطرة المهنية والإدارية إلى سيادة العميل، ومن ضبط الجودة أو مراقبة التكاليف إلى إدارة وتقييم الأداء الحكومي، ومن زيادة كمية المخرجات إلى تحسين الجودة ومن تقييم مدى سلامة الإجراءات إلى المسائلة عن النتائج ومستويات الأداء واستخدام تكنولوجيا المعلومات في شتى مجالات الحياة، ولذلك ظهرت مفاهيم واتجاهات حديثة كمداخل لتحسين وتطوير أداء المنظمات الحكومية ومن أهمها الحكومة الإلكترونية حيث أن تبني نمط إلكتروني في إنجاز الأعمال، ليس بحدث قادم، إنما أصبح أمر واقعا، حيث أصبح ضرورة حتمية لا بديل عنها في عالمنا المعاصر.

ففي بدايات القرن الحادي والعشرين توجهت دول العالم نحو تطبيق الحكومة الإليكترونية، وهو ما يمثل تحولاً في ثقافة تنفيذ الإجراءات الحكومية وما يعكسه ذلك على جودة وكفاءة الخدمات الحكومية، ويتوقع إعادة هندسة العمليات المنفذة داخل الوحدة الحكومية، لتقديم الخدمات الحكومية وخاصة العمليات المحاسبية ذات الطابع الاقتصادي، ويعد الهدف من تطبيق الحكومة الإليكترونية تطوير أداء الوحدات الحكومية مع بناء مجتمع واقتصاد المعلومات في الوحدات الحكومية وذلك من خلال الأنظمة المتعددة والمتكاملة معاً، إذ أن التحول نحو استخدام الحواسب الإليكترونية يمثل أمراً هاماً في تنظيم المعلومات وإعدادها وحفظها واستدعائها عند لحاجة (التغذية العكسية)، وذلك كله لدعم اتخاذ القرارات الإدارية وتحقيق القدرة على الرقابة والضبط المحاسبي.

ويمثل نظام المحاسبة الحكومية أحد روافد بناء مجتمع المعلومات، وفرعاً من فروع نظام المعلومات الإدارية في الوحدات الحكومية، وذلك لما لها من دور هام في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الحكومي، حيث أنه نظاماً يقع على عاتقه عمليات القياس والتسجيل والتلخيص والتقرير والتفسير لما تقوم به الحكومة من نشاطات مختلفة، مع التركيز الأساسي لخدمة الأغراض الإدارية التشريعية، من خلال إعداد الحسابات الختامية وعرض نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة من خلال مقارنة الأرقام التقديرية للمصروفات والموارد العامة بالموارد الفعلية لها، ولذلك فهو نظاماً يسعى نحو توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات بالشكل الذي يسهل معه تقييم الأداء وما تحقق من انجازات وحجم ما تكلفته من أمال، وعموماً فهو يساعد على تحقيق رقابة فعالة على إدارة المال العام، ولاشك في أن التحول نحو الحكومة الإليكترونية سيترتب عليه تداعيات تلزم بالضرورة تطوير إطار نظام المعلومات المحاسبية الحكومية بما يتناسب مع الأسلوب الجديد لإدارة المنظمات الحكومية.

وحيث أن التطوير الإداري الشامل للمنظمات الحكومية أنما يستلزم تلازم تطويراً متماثلاً في الشق المحاسبي، وهذا ما لاحظناه خلال الفترة الماضية من

جهود الباحثين العلمية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي، فلا يمكن ضمان نجاح النظام الجديد دون مراعاة البيئة التي يطبق فيها، ويدل على ذلك انه في مؤتمر "الأسكو" تم وضع أهمية إصلاح نظم المحاسبة الحكومية في ظل تطبيق الحكومة الإليكترونية ضمن أهدافه، كما جاء ضمن توصيات إحدى الندوات العلمية ضرورة إعادة هيكلة البناء التنظيمي للأجهزة الحكومية وتطوري الأنظمة المختلفة للوحدات الحكومية ومنها نظام المعلومات المحاسبية الحكومية(ندوة الحكومة الالكترونية ،2003).

ومما سبق وبناء على دراسات محاسبية العديدة في مجال التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، يتوقع بن يمتد أثر تطبيق الحكومة الإليكترونية على العمل المحاسبي من خلال مراحله المختلفة من مدخلات وتشغيل ومخرجات وتغذية مرتدة للمعلومات المحاسبية، مما سيؤدي إلى تغيير في المنهج المحاسبي الحكومي وأساليب الرقابة المالية والضبط الداخلي ونظم إنتاج التقارير المحاسبية الحكومية، وسيواجه المحاسب في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية تحديات تتعلق بنمو كمية المعلومات والبيانات، والأخرى ازدياد الأهمية الملقاة على مطالب السرعة والدقة في إعداد وتشغيل البيانات من ناحية أخرى، وبالتالي إن لم يكن مستعداً للتطور في الأداء الحكومي والذي هو مصدر عمله المحاسبي فسوف يتخلف كثيراً من مواجهة متطلبات العمل المحاسبي الحكومي في ظل بيئة الحكومة الإليكترونية، فالالتزام بالتطورات الحديثة في تكنولوجيا نظم المعلومات وما تبعه من حدوث تطورات على تشغيل نظام المعلومات المحاسبية يتطلب من المحاسب ضرورة أن يكون على خبرة فنية ودراية علمية وعملية كاملة بتلك التطورات في تكنولوجيا نظم المعلومات، كما يجب أن يستخدم أدوات دعم تطبيقية من خلال تطورات التكنولوجية (الجبالي، محمد،2002،ص269)، ويعد ذلك ضرورياً لتطوير أسلوب تشغيل البيانات المحاسبية الحكومية بالشكل الذي يحقق كفاء وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية الحكومية في ظل منظومة الحكومة الإلكترونية، فالعمل المحاسبي الحكومي إذا ما استمر بشكله التقليدي فإن أوجه قصوره ستتضاعف، ويعتبر معوقاً لفاعلية وكفاءة الحكومة الإليكترونية.

أهمية الدراســـــــة

تنبع أهمية البحث في أنها تتناول موضوع حديث يتعلق بإحدى استخدامات تقنيات المعلومات وهو الحكومة الإلكترونية ومناقشة مدى وإمكانية تأثيره على نظم المعلومات المحاسبية الحكومية و يمكن تلخيص أهمية البحث في:

_إن هذه الدراسة تتناول أهمية نظام المحاسبة الحكومية في توفير المعلومات المحاسبية لتحقيق أعراض مختلفة لأطراف مختلفة مثل الجهات الرقابية لتحقيق الرقابة الفعالة على إدارة المال العام، ومتخذي القرارات وتحقيق فهم واضح للنشاط المالي الحكومي.

_أن تطوير نظام الملومات المحاسبي الحكومي ضرورة في الوقت الحاضر وسيساعد كثيراً على معالجة أوجه القصور الذي عاني منها النظام المحاسبي الحكومي في ظل التشغيل التقليدي للبيانات المحاسبية.
_يساهم البحث في دراسة وتحليل أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على استمرارية دراسة التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي الحكومي، ويسهم البحث في الكشف عن أهمية تشغيل البيانات المحاسبية الحكومية إلكترونياً.

أهداف الدراســـــة

تهدف الدراســـــة إلى تحقيق الآتي:ـــ

1. بيان اثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على كفاءة وفاعلية نظام المحاسبة الحكومية، كمصدر رئيسي للمعلومات المحاسبية في الوحدة الحكومية.
2. تحديد أهم تأثيرات الحكومة الإلكترونية على مقومات وركائز نظم المعلومات المحاسبية الحكومية.
3. بناء إطار مقترح لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

مشكلة الدراسة

إن المشكلة الأساسية التي يتناولها البحث تتمثل في دراسة مدى تأثر النظام المحاسبي الحكومي بالتغير الذي حدث في منظومة العمل الإداري الحكومي وتغيرها من صورتها التقليدية إلى صورتها الإلكترونية المستحدثة، وما مدى تأثير نظام المعلومات عليه وما هي المقترحات والحلول التي تفي بمتطلبات الإدارة الحكومية الالكترونية وأهدافها، ومدى انعكاس ذلك على نظام المعلومات المحاسبية الحكومية، مما يمثل مطلباً هاماً ضرورياً نحو اقتراح إطار لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية في ظل منظومة الحكومة الإلكترونية.

فرضيات الدراسة

ولغرض تحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضيتين الآتيتين :ـــ
_إن ازدياد التعاملات في ظل الحكومة الإلكترونية سوف يفرض على نظم المعلومات المحاسبية أن تطور من أساليبها ومكوناتها في سبيل الوفاء باحتياجات الحكومة التي ستعمل في ظل الحكومة الإلكترونية.
_ إن التأثيرات على نظم المعلومات المحاسبية في ظل الحكومة الإلكترونية سوف تتعلق بالتأثير على مكونات نظم المعلومات المحاسبية (المادية والبشرية) وكذلك على مقوماتها وأيضاً على طبيعة عملية تصميمها في الحكومة التي تعمل في ظل الحكومة الإلكترونية.

منهج البحث

تقوم هذه الدراسة على إتباع منهجين مستقرين في البحث العلمي وهما:
-المنهج الوصفي، حيث يستخدم في استقراء الواقع وملاحظة الوضع القائم فعلاً وتحليله وبيان أوجه القصور فيه وذلك من خلال الاستعانة بالمصادر العلمية ذات

العلاقة بموضوعات: نظم المعلومات المحاسبية، الحكومة الالكترونية، نظم المعلومات الإدارية تقنيات المعلومات والاتصالات.
-المنهج المعياري (ما يجب أن يكون) حيث يمكن استخدامه في اقتراح الإطار لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية في ظل الحكومة الإلكترونية، وهو ما يجب أن يكون عليه لبلوغ وتحقيق الأهداف المنشودة من البحث.
وقد تم تقسيم **خطة البحث** إلى أربعة مجالات أساسية تناول المجال الأول منها طبيعة الحكومة الإلكترونية وعلاقاتها بعمل نظم المعلومات المحاسبية التي تعمل في ظلها، بينما تناول المجال الثاني اثر الحكومة الالكترونية على المقومات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية التي تشمل كلاً من: المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية، دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية.المجال الثالث متطلبات بناء نظام المعلومات المحاسبية الحكومية في بيئة الحكومة الالكترونية و الإطار المقترح لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية.

الدراسات السابقة والإطار النظري

اولا الدراسات السابقة:

-دراسة ردايدة (1998)، هدفت الدراسة إلى تتبع أثر المعالجات الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية، من خلال المدخلات والمعالجات والمخرجات. كما هدفت كذلك إلى معرفة الأسس والضوابط المستخدمة في المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية في دائرة الجمارك مقارنة بالأسس والضوابط التي يجب أن تتبع وقد خلصت الدراسة إلى النتائج تتعلق بتحقيق مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية لمتطلبات التعليمات المالية فقد وجد أن هناك عدم اكتمال في عملية التعامل مع بعض المصادر بالطريقة التقليدية، وأن إدخال البيانات وتسجيلها في الحسابات يحقق نسبة عالية من المصداقية بالمعلومات المستخرجة من نظم المعالجة الآلية، وأن البرامج والتطبيقات المستخدمة في تنفيذ العمليات المحاسبية، قوية وتأخذ بالاعتبار ضرورة عدم السماح بتغيير أو إدخال بيانات مدخلة مسبقا لنظم المعالجة الآلية، إلا بشروط محددة في البرنامج وأن المراقبة على العمليات المنفذة لم تصل إلى المستوى المطلوب، ةولم يكن الالتزام بالشروط العامة التي تمثل وجود بيانات واضحة وصحيحة يدلل على وجود تدقيق جيد على مصادر البيانات. أما فيما يتعلق بتحقيق المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية لمتطلبات معايير التدقيق الدولية التي تتعلق بدراسة وتحليل النظم المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية وجد أن هنالك انخفاض ملحوظ باستخدام الوسائل الرقابية، وانخفاض ملحوظ بعملية تحديد صلاحيات التعامل مع نظام معالجة البيانات، ووجود آلية توثيق متبعة، إلا أن درجة المحافظة على تلك الآلية منخفض، وتوصل إلى وجود عدم اكتمال لعملية تنفيذ الضوابط، حيث وجد أن هنالك خلطاً

في عملية استخدام الضوابط المناسبة لكل حالة. إضافة إلى وجود درجة مقبولة تشير إلى سلامة أجهزة المعالجة الآلية واستمرارية عملها.

-**اما دراسة رمضان (1999)** هدفت الدراسة إلى قياس اثر كل من العوامل البيئية والعوامل التنظيمية وطرق صنع القرار على نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.وقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة بين العوامل البيئية، ونظم المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الشركات عينة البحث لا تأخذ هذه العوامل باهتمام كاف، كما أنها لا تعي بشكل كاف دور البيئة وأهميتها كما انه لا يوجد أي علاقة بين العوامل التنظيمية ونظم المعلومات المحاسبية، والسبب هو عدم وعي الشركات عينة البحث بمدى مساهمة هذه العوامل والمتمثلة في (اللامركزية والتكامل والبيروقراطية) في إحداث الأثر الكبير على خصائص نظم المعلومات المحاسبية كما وجد أنه كلما زاد تعقيد المهام زادت الحاجة إلى اللامركزية، وفي ظل هذه الظروف سيصبح نظام المعلومات المحاسبي أكثر تعقيدا وأكثر حساسية ويؤدي إلى التكامل في المعلومات التي يمنحها كما وجد أن هنالك علاقة بين نماذج اتخاذ القرار ونظم المعلومات المحاسبية، حيث إن الشركات تراعي المدى البعيد عند اتخاذ القرار لمواجهة الظروف المستقبلية غير المعروفة في الوقت الحاضر.

-دراسة الحلو (2000)، هدفت هذه الدراسة إلى إثبات أن البنوك التجارية في الأردن لن تستطيع الاستمرار بالعمل أو التنافس إذا لم تستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي والاتصالات بفاعلية في أداء أعمالها المختلفة، كذلك سعت هذه الدراسة إلى تقديم صورة عن واقع أنظمة المعلومات والاتصالات المستخدمة في البنوك الأردنية من خلال استقصاء آراء مديري التخطيط الاستراتيجي، ومديري التسويق، ومديري تكنولوجيا المعلومات في هذه البنوك.وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات يؤدي إلى خفض التكاليف،وأن الاستثمار في تكنولوجيا الكمبيوتر، والاتصالات، يؤدي إلى زيادة أرباح البنوك، وزيادة إقبال المودعين وأعدادهم، ورفع مستوى الخدمة المقدمة للزبائن، وإظهارها بشكل لائقا ولا تستطيع البنوك أن تستمر بعملها وتوفير الخدمات لعملائها دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

_دراسة العيسى (2000)، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، وذلك للتعرف بشكل أفضل على مدى دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في الوزارة والتعرف على شمولية نظم المعلومات والتعرف على نواحي الضعف في نظم المعلومات المستخدمة بالوزارة وبالتالي تطوير هذه النظم وزيادة فاعليتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين دور نظم المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية، ووجود علاقة بين متغير نوعية الأجهزة المستخدمة في نظم المعلومات واتخاذ القرار، ووجود علاقة بين متغير البرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات واتخاذ القرار، ووجود علاقة بين الأفراد العاملين بنظام المعلومات واتخاذ القرار،ووجود علاقة بين متغير البيانات واتخاذ القرار، وأن قاعدة المعلومات من حيث الشمولية والتحديث والتوقيت والسرعة والسرية تتمتع بكفاءة من حيث توفيرها للمعلومات اللازمة للقرار، وتوفر معلومات ملائمة ودقيقة وسريعة في الإدارة مما يساعد في عملية اتخاذ القرار.

الإطار النظري

المجال الأول طبيعة الحكومة الإلكترونية وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية الحكومية

تتسابق الحكومات حول العالم في إقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية، ففي كل منطقة من مناطق العالم من الدول النامية إلي الدول الصناعية المتقدمة، تضع الحكومات المعلومات الخاصة بها على مواقع الالكترونية الخاصة الحكومية، وتستخدم الآلية الالكترونية لتبسيط العمليات التي كانت معقدة من قبل وتتفاعل

إلكترونيا مع مواطنيها ،ويناقش الجزء التالي من المبحث الموضوعات الخاصة بطبعيه الحكومة الالكترونية ويشتمل العناصر الفرعية التالية :_

العنصر الأول – تعريف الحكومة الالكترونية.

العنصر الثاني– أشكال الحكومة الالكترونية.

العنصر الثالث– محتوى الحكومة الالكترونية.

العنصر الرابع– أهداف الحكومة الالكترونية.

العنصر الخامس– التبادل للبيانات وتحويل الأموال الكترونيا والإفصاح الالكترونية

وفيما يلي مناقشة كل منهما بتفصيل لكل عنصر من العناصر السابقة.

العنصر الأول –تعريف الحكومة الالكترونية

يشكل دراسة مفهوم الحكومة الالكترونية أساسا ضروريا لفهم البيئة الحديثة للنظام المحاسبي وأثره على مقومات النظام المحاسبي الحكومي وتوجد تعريفات كثيرة و متباينة للحكومة الالكترونية وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات:

فهي تعني "قدرة الأجهزة والهيئات الحكومية على إتاحة المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية فيما بينها وبين المواطنين ومنظمات الأعمال والجهات الأخرى التي تتم التعامل معها بأسلوب سهل ويسير وسريع وأكثر مرونة وفي أي وقت 24 ساعة يوميًا طوال أيام الأسبوع) " (أبو سديره، 2001 م، ص 2) .

كما يري بعض الكتاب الآخرين مثل (Alquist, et al, 2001,p20) أن الحكومة الإلكترونية تمثل مفهوما ونموذجا فريدا للمعلومات والخدمات العامة وتستهدف في الأساس تحقيق ما يلي: سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال المحتاج إليها بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم لها.

أما الاتحاد الإتحاد الأوربي فقد عرفها" عملية اندماج لتقنيات المعلومات والاتصالات في الإدارات العامة والتي تتطلب التغير في تنظيم الإداري وتتطلب مهارات جديد لتقديم وتحسين الخدمات الحكومية (Performance Auditing 2004 P23 INTOSAI Standing Committee :on E-Government)

وقد عرفها البنك الدولي على "أنها هي استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحقيق الإصلاح من خلال تسريع عملية الشفافية، وتقريب المسافات، وإزالة العوائق، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على نواحي حياتهم المختلفة" (http://www1.worldbank.org/publicsector/egov/definition.htm.

مما سبق نرى أن مفهوم الحكومة الالكترونية يشير إلى تحول في الإجراءات الحكومية من الإجراءات التقليدية إلى الأنظمة الالكترونية، حيث توفر الخدمات

الحكومية بصورة أسرع وبالتكلفة اقل وهذه المكاسب تعود إلى إعادة تنظيم الإدارة الداخلية والإجراءات ودمج وتكامل قواعد المعلومات للهيئات الحكومية.
وعلى ضوء ذلك يعرف البحث الحكومة الالكترونية بأنها قدرة القطاعات والأجهزة الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات للمستفيدين منها إلكترونيا، وبشفافية،ومساواة، وبسرعة متناهية ودقة عالية في أي وقت وأي مكان باستخدام التقنيات الحديثة المتطورة مع ضمان سرية وأمن المعلومات، وبعيدا عن استخدام المستندات والوثائق الورقية، وتعتبر وسيلة لتشجيع الاستثمار وتنشيط حركة الأعمال في الدول من خلال المواقع الالكترونية التعريفية للدولة التي تعرف الزائر بكافة المعلومات اللازمة والمفيدة والتي تساعده في تنشيط حركة الاستثمار والسياحة في الدولة.

العنصر الثاني أشكال الحكومة الالكترونية

تصنف أشكال الحكومة الالكترونية المعروفة، انطلاقا من أطراف التعامل فيها، إلى:_

-التعامل الالكتروني للوحدات الحكومية مع المواطن (Government-to-Citizen (G2

-التعامل الالكتروني بين منشات الإعمال و الحكومة Government-to-Business (G2B)

التعاملات الالكترونية بين الوحدات الحكومية government to government (G2G)

وفيما يلي مناقشة لكل شكل من الأشكال السابقة :_

-**التعامل الالكتروني للوحدات الحكومية مع المواطن** حيث يتم تصميم قطاع خدمات الحكومة إلى المواطنين من أجل تسهيل تفاعل المواطنين ،فالخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية للمواطنين من خلال الحكومة الالكترونية، تتمثل في تجديد الرخص والحصول على شهادات الولادة وبطاقات الأحوال، ودفع الضرائب، وخدمات الصحة أكثر سهولة ويسر وسرعة (seifert,G.matthew.2003.p6)

- **التعامل الالكتروني بين منشات الإعمال و الحكومة** يتمثل هذا القطاع في طريقة مساهمة الحكومة في تحسين مناخ العمل وتوفير مزايا للقطاع الأعمال، حيث أصبحت المنظمات ومنشآت الأعمال المتنوعة تستخدم التجارة الإلكترونية E-Commerce فيما بين بعضها البعض (B2B) محققة بذلك كثيرا من المكاسب من حيث خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية والرقابة علي المخزون. وتتحقق تلك المزايا عند القيام بالتعامل بين المصالح والأجهزة الحكومية والأعمال (G2B) أو بين الأعمال والحكومة (B2G) ويشمل هذا التعامل عمليات مدفوعات الضريبية، والتراخيص التجارية، وتخليص البضائع. (محمد الهادي، 2004، ص7)

- التعاملات الالكترونية بين الوحدات الحكومية Government to government (G2G) يعتبر قطاع خدمات الحكومة إلى الحكومة بمثابة العمود الفقري لمشروع الحكومة الالكترونية ويمثل تبادل البيانات الالكترونية بين الجهات الحكومية، ويقول بعض الخبراء بمجال الحكومة الالكترونية انه على الحكومة الالكترونية و جميع إدارتها ومستوياتها القيام بعملية التحسين وتحديث لأنظمتها وأجراءتها الداخلية قبل إجراء التحولات في وظائفها لخدمة المواطنين وقطاع الأعمال وذلك لضمان نجاح التحول ،ويتضمن هذا القطاع المشاركة في البيانات بين الوحدات الحكومية وإجراء التبادلات الالكترونية بين المؤسسات والدوائر الحكومية على المستوى الوطني.

ويرى الباحث أن قطاعات الحكومة الالكترونية هو مفهوم يشير إلى الجهات المستفيدة من تطبيق الحكومة الالكترونية، وقد تم تشكيلها في ثلاثة مجموعات هذه المجموعات تشترك في مجموعة الخدمات التي تحتاجها هذه القطاعات وذلك كمحاولة لمساهم في الارتقاء بالأداء الحكومية، وذلك لان القطاعات السابقة تشكل قطاعات مترابط و مدمج ومتداخل من الصعب استثناء أي قطاع منها وأنها تعمل بشكل متكاملة متدخل فيما بينه، ونستنتج أيضا أن مستخدمي المواقع الالكترونية من القطاعات السابقة تستفيد من خدمات الحكومة الالكترونية عبر الموقع الالكتروني للحكومة، حيث إن الموقع الالكترونية تصنف خدمات حسب القطاعات ويرى الباحث إن تصنيفها إلى هذه القطاعات تساعد عند تصميم النظام المحاسبي الحكومي الملائم وفي تفهم بيئة العمل المحاسبي الحديثة ومتطلباتها. وفي وضع برامج الرقابي الخاصة للرقابة بكل قطاع.

العنصر الثالث أهداف الحكومة الإلكترونية:

تناول العديد من الكتاب و المهتمين بالحكومة الالكترونية الأهداف التي يمكن أن تحققها الحكومة الالكترونية.ونذكر أهمها :__

1- خفض الإنفاق الحكومي، حيث سيؤدي تطبيق الحكومة الالكترونية إلى خفض تكلفة الخدمات الحكومية المقدمة نتيجة لتغيير في طريقة تقديم وتنفيذ الخدمات وآليات توصيلها من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني وبتالي تحقيق وفر في ميزانية الدولة (الحمادي 1422 ه، ص ص 5-6).

2- زيادة قدرة الحكومة على توفير المعلومات والخدمات للمواطنين ورجال الأعمال بسهولة ويسر من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال. (أبو سديرة 2001 م، ص ص2-3).

3- تحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية لتفادي الأخطاء اليدوية التي قد تحدث عند تأدية الخدمة بالطريقة التقليدية، وبالتالي فإن تدفق بيانات المعاملات تتم

بسهولة وآمان وتوفر شفافية لتتبع الأداء لكل معاملة في أي وقت، مما يوفر لمتخذ القرار معرفة مسببات التأخير.

4- تحقيق أقصى درجات رضا العملاء وذلك من خلال إلغاء الازدواجية والوسطاء، تقليل تكلفة تقديم الخدمة،التسهيل على الناس وتسريع إنجاز الأعمال، وتبسيط الإجراءات وشفافية الحكومة مع الجمهور(الظاهري 2002 م، ص8).

ومن خلال ما سبق يرى البحث أن هناك عوامل مشتركة بين كل هذه الآراء، وأن أهم أهداف الحكومة الالكترونية تتلخص فيما يلي:

– تحسين فعالية وكفاء ة الإدارة العامة، تحسين مستوى المعرفة واستعمال التقنية الحديثة.

– ترشيد العمليات الحكومية وتقليص الازدواجية في الإجراءات.

– الحصول على معلومات أوسع من الأنظمة التشغيلية لمبادرات التحسين.

وان تحديد الهدف من تطبيق الحكومة الالكترونية يساعد في تحديد طبيعية المعلومات والتقارير التي تجب أن ينتجها النظام.

العنصر الرابع –محتوى الحكومة الالكترونية

إن بناء الحكومة الالكترونية يعني الأخذ بالحسبان كل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي،سواء في علاقتها بالجمهور أو علاقة مؤسساتها بعضها ببعض أو علاقتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية، إنها تعد بمثابة إعادة هندسة لعمليات الحكومية ووضعها في نطاق البيئة الرقمية التفاعلية(عماد أبو نصر،2004، ص68)، ويمكن تصنيف المواقع إلى ثلاثة مستويات حسب محتوى الموقع الالكتروني:_

– محتوى معلوماتي يغطي كافة الاستعلامات تجاه الجمهور أو فيما بين مؤسسات الدولة أو فيما بينها وبين مؤسسات الأعمال.

– محتوى خدمي يتيح تقديم كافة الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال.

_ محتوى اتصالي (وهو ما يسمى تكوين المجتمعات) يتيح ربط إنسان الدولة وأجهزة الدولة معاً في جميع الأوقات وبوسيلة تفاعل يسيرة.

مما سبق يمكن القول إن محتوى الحكومة الالكترونية يمثل تحديداً لنطاق طبيعة أعمال الحكومية الالكترونية، فمن الملاحظة أن الحكومة الالكترونية تتدرج من المواقع التعريفية للوزارات والمؤسسات وخدماتها، إلى تبادل المعلومات والوثائق عبر المحتوى الخدمي لننتقل إلى المحتوى الاتصالي الذي يمثل التفاعل المباشر بين الحكومة والمستخدم حيث يستطيع الحصول على الخدمة وإتمامها في نفس اللحظة ولجميع القطاعات، وان هذا التقسيم يساعد في بيان ووضع النظام المحاسبي الملائمة وتحديد الإجراءات المحاسبية والوسائل الملائمة لانجاز معاملات ومدى الحاجة إلى وجود أنظمة الدفع الالكترونية. حيث سيؤثر على

سمات نظام المحاسبة الإلكترونية والتي تمثل مصدراً للمعلومات المحاسبية الإلكترونية أياً كانت بيئة التطبيق حكومية أو غير حكومية حيث يجب أن يراعى فيه ما تصميم واجهات استخدام على الحسب الإلكتروني للتناسب مع مستخدمي هذه النظم، و هذا بالطبع سيؤثر على نماذج المدخلات ونماذج المخرجات وضرورة الارتباط بشبكة الانترنت، وهذا سيترتب عليه ظهور إدارات جديدة وتحويل إدارات أخرى إلى العمل الإلكتروني وهذا يعول على منظومة الحكومة الإلكترونية.

العنصر الخامس– التبادل الالكتروني للبيانات وتحويل الأموال الكترونيا والإفصاح الالكترونية في بيئة الحكومة الالكترونية

يناقش هذا الجزء من البحث عملية التبادل الالكتروني للبيانات ولتحويل الالكتروني للأموال ولإفصاح الالكترونية للبيانات. وفيما مناقشة لهذه الموضوعات.

–التبادل الالكتروني للبيانات:_

لقد أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها عالمنا اليوم في ظهور تطورات جديدة في مجال المعاملات الحكومية، حيث تتميز الحكومة الالكترونية بعدم وجود وثائق ورقية في إجراء وتنفيذ المعاملات من خلالها ،حيث يتم إرسال كافة الوثائق إلكترونيا ودون استخدام الورق، ويعرف النظام الذي يتم من خلال تبادل هذه الوثائق، بالتبادل الإلكتروني للوثائق (EDI) ويشمل تبادل الوثائق الخاص بالخدمات الحكومية بين الأفراد والمؤسسات المختلفة .وهناك عدة أنظمة قياسية للتبادل الإلكتروني للوثائق، حيث توضع هذه الوثائق في شكل نمطي وحددت القواعد الحاكمة لصورة الرسالة القابلة للتداول باستخدام نظام معينة.ويمكن تعريف عملية التبادل الإلكتروني للوثائق هو" انتقال إلكتروني للوثائق الخاصة بالأعمال التجارية و الحكومية من حاسوب إلى آخر في وثائق نمطية باستخدام وسائل الاتصال والتي ربما تكون في شكل خدمات يوفرها طرف ثالث مثل شبكة القيمة المضافة أو مثل الربط بين نقطتين للحواسيب عبر خطوط الهاتف أو الأشرطة الممغنطة أو أي وسيط إلكتروني آخر" (جون أدشيد 2002، ص2).

ويرى الباحث أن التبادل الالكترونية للبيانات يرتكز في ضوء مفهوم الحكومة الالكترونية على قدرة الوحدات الحكومية على تبادل كل من المعلومات والبيانات والخدمات بصيغة الكترونيا سواء أكان هذا التبادل لبيانات والمعلومات الكترونيا في تحويلات مباشرة من حاسب إلى حاسب آخر بين العديد من الوحدات التي تمتلك شبكات تربطها ببعض البعض، أو من خلال عملية تبادل البيانات الكترونيا من خلال شبكات الخاصة بالمعلومات، وربط الحاسبات وقد تستخدم في هذا التبادل الشبكات المحلية و الشبكات الواسعة.

ويقدم التبادل الإلكتروني للوثائق العديد من المزايا التي لا تتوفر في الأنظمة التقليدية المعتمدة على استخدام الورق والعمل بكثافة. ومن فوائده الهامة سرعة الوصول للمعلومات والحصول عليها في الوقت المناسب فضلا عن زيادة دقة البيانات من خلال الحد من عملية إعادة الترميز للمعلومات وسرعة الكشف عن

الأخطاء. وتسمح هذه المزايا للمنظمات أن تستجيب بسرعة لاحتياجات عملائها حتى يمكنها أن تبقى في وضع تنافسي وأن تخفض من التكاليف وأن تحسن من كفاءة وفاعلية العمليات. وتبادر بعض المنظمات إلى تطبيق التبادل الإلكتروني للوثائق لتحقيق الفوائد من استخدام تكنولوجيا متقدمة. وتجبر مؤسسات أخرى على ذلك لمواجهة المنافسين لها أو لأسباب تتعلق بخفض التكاليف أو الضغط عليها من جانب شركائها التجاريين الذين يستخدمون نظام التبادل الإلكتروني للوثائق

-التحويل الالكتروني للأموال:

تشكل القيمة أساس جميع أنواع خدمات الحكومة،والقيمة في الحكومة الالكترونية تكمن في خفض تكليف الخدمة ،وتسهيل خدمة على المتعاملين، وتقليل المخاطر،لذا فان فشل هذه الأمور قد يودي إلى زعزعة الحكومة الالكترونية وخاصة عند سداد قيمة الخدمات، وفي هذا الجزء من البحث سنتناول مفهوم التحويل الالكتروني للأموال وأساليب الدفع الالكتروني مقابل هذه الخدمات في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية.

ويمكن تعريف نظام التحويل الالكتروني للأموال هو عملية منح صلاحيات (Permission) لبنك ما، للقيام بحركات التحويل المالي (الدائنة والمدين) الكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر أي أن عملية التحويل تتم عبر الهاتف وأجهزة الحاسب وأجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق. ويمتاز نظام التحويل المالي الالكتروني، في حال تطبيقه بطريقة الصحيحة، بدرجة عالية من الأمن (Security) وسهولة الاستخدام (Ease of use) والموثوقية (Reliability) ويسمح النظام التحويلات الالكترونية للأموال لأية مؤسسة بقبول مستندات الفواتير ويولد تلقائيا المبالغ المسددة بعد التحقق من صحة المستندات. أما أساليب الدفع الالكتروني في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية يمكن تلخيصها بما يلي :_

أولا: بطاقات تقليدية (بلاستيكية مزودة من الخلف بشريط ممغنط) ومنها بطاقات خصم Debit Cards حيث يقتصر استخدامها خصما علي حسابات دائنة للعملاء (تصدر من قبل مؤسسات دولية أو محلية) وبطاقات الائتمان Credit Cards ويتم استخدامها خصما علي حسابات مدينة وفقا للحدود المقررة (تصدر من قبل مؤسسات دولية أو محلية). تستخدم الوحدات وبطاقات الصراف الآلي Automatic Teller Machines (ATM) التي يصدرها البنك لعملائه لتنفيذ بعض العمليات المصرفية المحدودة (التقليدية والمبتكرة) من منافذه المختلفة (ليس من خلال الانترنت). وتتيح هذه البطاقة للعملاء التعامل مع حساباتهم طرف البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال الإجازات والعطلات علي مدار 24 ساعة (خدمات: الاستفسار عن الرصيد – السحب – الإيداع – طلب دفتر الشيكات – طلب كشف حساب – طباعة كشف حساب مختصر – تغيير الرقم السري – التحويل من الحساب لأخر – سداد الالتزامات الشهرية)، وبطاقات الخدمات الالكترونية المبتكرة: كبطاقة انترنت التي تتيح سداد الاشتراكات الشهرية

في القنوات الفضائية وفواتير التليفون المحمول والمشتريات عبر الانترنت، أو في المعاملات التجارية التي تتم في غير وجود العميل Face to non face للحصول علي السلع والخدمات من خلال شبكة الانترنت أو الشراء عن طريق البريد أو التليفون.

ثانيا: بطاقات غير تقليدية (بلاستيكية مزودة بشريحة الكترونية) وتشمل بطاقات القيمة المخزنة Stored value cards كالبطاقات الذكية Smartcards أو غيرها وذلك بالسماح بتخزين وحدات من النقود علي هذه البطاقات أو علي وسائط الكترونية مثل الحاسب الشخصي للعميل حيث يتم تحميله ببرنامج خاص Software لهذا الغرض، وتستخدم هذه النقود لإجراء مدفوعات بتحويلها ألي الوسائط الالكترونية الخاصة بالأطراف المقابلة. كما تتميز البطاقات الأخيرة بمستويات مختلفة من الأمان وبإمكانية اشتراكها في أكثر من نوعية واحدة من الخدمات

-الإفصاح الالكترونية لبيانات:_

يمثل الإفصاح الالكتروني قيام الوحدات الحكومية بعرض تقاريرها المالية وقوائمها المالية السنوية- الموازنة العامة للدولة وملحقاتها كحد ادني، ومعلومات متعلقة بالموقف المالي التدفق النقدي و دين العام ،وفي بعض الأحيان شمولها للإيضاحات المتممة وتقرير الأجهزة الرقابية- في موقعها (العربي أو الانجليزي) علي شبكة الانترنت، وذلك بنمط العرض المباشر علي الشاشة، أو بنمط إنزال الملفات لحاسب المتصل بالشبكة بنمط PDF.

حيث يعتمد التقرير المالي على الانترنت على تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, فقد إتاحة التطورات والوسائل وأدوات الشبكة العالمية وسائل عرض وإفصاح أكثر تقدما وقبولا بالنسبة لمستخدمي الشبكة والوحدات الحكومية في آن واحد, للوصول إلى التقرير المالي المباشر في توقيت مناسب، وتندرج هذه الأدوات والوسائل في إطار تطورات تكنولوجيا المعلومات عموما, التي تطورت من أشكال مبسطة مثل لغة التوسع المضاعف أو المرنة (XML) إلى لغة التقرير المالي الموسع (XBRL) التي تعتبر امتدادا للأسلوب السابق, أو لغة التقرير المالي الموسع المعتمدة على لغة التوسيع المضاعف. ويعتمد هذا الأسلوب للتقرير على وسائل وأدوات تحويل وربط النصوص والإفصاح عن المعلومات عموما,من خلال ما يعرف بخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الويب). حيث يتم التركيز من قبل المنظمات المهنية المحاسبية على استخدام لغة التقرير المالي الموسع التي تعتبر بمثابة لغة إلكترونية يمكن استخدامها لتهيئة التقارير المالية من اجل نقلها وتبادلها ونشرها عبر الويب من خلال الحاسبات الآلية لمستخدمي الشبكة. واعتبر مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA أن لغة التقرير المالي على الانترنت ستصبح اللغة الرقمية للأعمال,فهي تمثل إطار سيمكن-كطريقة تعتمد على المعايير-من إعداد ونشر التقارير المالية في صيغ متنوعة,ويمكن من تبادل وتحليل المعلومات التي

تتضمنها,كما ستمكن هذه اللغة من عمليات التبادل المؤتمتة واستخلاص موثوق للمعلومات المالية من بين العديد من تطبيقات البرامج.
وترتبط عملية الإفصاح الإلكتروني بالعديد من المخاطر والتهديدات المرتبطة بطبيعة وأدواته ووسائله. ومنها المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية,ودخول أشخاص غير مصرح لهم إلى هذه النظم وسرقة بيانات أو تغيير محتواها، ومخاطر تغيير محتوى البيانات المعروضة على موقع الإلكتروني.
وبالنسبة للمستخدمين في عدم مقدرة المستخدم التحقق من هوية الوحدة الحكومية,إذا لم تكن معروفة مسبقا,فقد تكون البيانات التي يفصح عنها على موقع تعود لوحدة حكومية وهمية لا وجود لها. مخاطر متعلقة بخصوصية وأمن البيانات, مثل أرقام بطاقات الائتمان وغيرها من المعلومات الشخصية, الآراء والاتجاهات السياسية والدينية. التي يتم تبادلها الالكترونية.
مما سبق يمكن تلخيص علاقة الحكومة الإلكترونية بعمل نظم المعلومات المحاسبية الحكومية.
أن نظام المعلومات المحاسبية الحكومية يمثل أحد النظم الفرعية في الوحدة الحكومية ويتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية ،وبما يخدم تحقيق أهداف الحكومة وبما أن العديد من الحكومات تتجه نحو استخدام الحكومة الإلكترونية أخذ والذي يمثل أحد التغيرات والتطورات التي يجب أن تحقق للوحدات الحكومية الفائدة التي يمكن أن تساعدها نحو تحقيق أهدافها، وحيث أن نظام المعلومات المحاسبية الحكومية هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل في نطاقها، كما أنه يمثل النظام الرسمي للمعلومات في أي وحدة حكومية وبالتالي يقع على عاتقه أن يوفر المعلومات المختلفة للعديد من الجهات التي، فإن الأمر يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية الحكومية أن تأخذ بنظر الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي تمثل الحكومة الإلكترونية إحداها.
عليه يمكن القول أن تطبيق الحكومة الإلكترونية سوف يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل الحكومة الإلكترونية خاصة ما يتعلق بضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة في العمل المحاسبي وكذلك إعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الالكتروني للبيانات وما يتبعه من تأثيرات أخرى سواء على مكونات أو مقومات النظام والتي سوف نتناولها لاحقا.

المجال الثاني تأثير الحكومة الالكترونية على المقومات الرئيسية لنظم المعلومات المحاسبية الحكومية:

يعتبر نظام المحاسبي الحكومي من الأنظمة المحاسبية الملزم بتوفير المعلومات المالية وغير المالية عن الأنشطة والعمليات الحكومية بالشكل الذي يحقق أغراض مستخدميها وخاصة الوحدة الإدارية الحكومية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، بل واتخاذ القرارات الجيدة حيث لها دور هام في ذلكن باعتبارها من أهم المتغيرات المؤثرة عليها (الطحان، محمد، ص 37)، فالمحاسبة الحكومية تعكس النظام الإداري للدولة وأنواع الموازنات المستخدمة واحتياجات الإدارة العامة من المعلومات المتعددة لأغراض متعددة ومختلفة، وتمشياً مع ما صدر من توجهات عن كثير من المنظمات العلمية والمهنية، غيرهم من المنظمات المختلفة والمهتمة بالمحاسبة الحكومية،أما بشأن أهداف النظام المحاسبي الحكومي، فيمكن تلخيصها بما يلي:-

- المحاسبة على علميتي التحصيل والأنفاق الحكومي .
- الرقابة الملية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- أداة الإدارة لتقديم معلومات عن مسؤوليتها لمستخدمي "تقارير".
- قياس مدى فعالية الإدارة في تحقيق الهدف وفي استخدام الموارد.
- استخدام المعلومات في تحديد المراكز المالية ورسم السياسات واتخاذ القرار

على الرغم من البدء بتطبيق الحكومة الإلكترونية فما زال العمل المحاسبي تتم خطواته يدوياً وبالشكل التقليدي والذي يعد سبباً مباشراً لأوجه القصور في النظام المحاسبي الحكومي، ففي المملكة الأردنية الهاشمية بدء مشروع الحكومة المالية عام 2006ومازال قيد الانجاز و مازالت معظم المعاملات الحكومية يدويا مع أن مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية قد تقدمت في الأردن.

بعد نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية إطاراً يتضمن مجموعة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل سوياً وفقاً لمفاهيم ومبادئ وقواعد المحاسبة التي تعمل وفقاً لمجموعة من الإجراءات ويطلق عليها العمليات المحاسبية وباستخدام مجموعة من الأساليب المحاسبية وغير المحاسبية، وذلك لتوفير المعلومات المطلوبة للمستخدمين الداخليين والخارجيين، بناء على ذلك التعريف إنه يمكن إجراء دراسة تحليلية لتوضيح الأثر المتوقع لتطبيق الحكومة الإلكترونية على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية (الوحدة المحاسبية، أساليب إعداد الموازنة العامة، أساليب القياس المحاسبي، التقارير المالية، نظم الرقابة الداخلية) حيث بينت البحوث السابقة في المجال في استخدام الحاسبات الإلكترونية لتشغيل البيانات المحاسبية في الوحدات الحكومية، إنه يمكن تحديد أثر ذلك الاستخدام على الركائز كما يلي:

1. أن الإطار الفكري يضم المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تحكم النظام المحاسبي الحكومي، ولن يحدث بها تغيرات، حيث ستظل ثابتة سواء استخدم الحاسب الإلكتروني في منظمات تهدف إلى تحقيق الربح أو لا تهدف إلى تحقيق الربح (جبالي ،محمد،278،2002).
2. باعتبار أن الإطار الفني للمحاسبة يضم مراحله الثلاثة المعروفة وهم مرحلة المدخلات ومرحلة التشغيل ومرحل المخرجات، فإنه من المتوقع حدوث تغيير جوهري في جميع المراحل الثلاثة، حيث (حماد، محمد، 1995،ص4) أنه في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية سوف يتم التخلص من المستندات الورقية، وإثبات واتساق معالجة العمليات، وتوحيد الواجبات بشكل متكرر ضمن النظام والفحوصات المستقلة للأداء يحث ستصبح غير ممكنة، مع سهولة تصميم التقارير المحاسبية.
3. الموازنات وإعدادها سواء كانت جارية أو رأسمالية فإن وجود برامج جاهزة خاصة بإعداد الموازنات سيساعد كثر بالتوجه نحو استخدام نظام جديد لإعدادها مع الأخذ بنظام موازنة البرامج الأداء والتي دعا إلى تطبيقها الكثير من الباحثين، حيث ستساعد كثيراً في عمليات تخطيط ورقابة الموازنة العامة للدولة، حيث يتم ذلك من خلال أن تتوفر مجموعة من الأنظمة (نظام تشغيل المعلومات)، (نظام قواعد البيانات)، (تنظيم شبكة الاتصالات) (القاضي، محمد، 346)، إضافة إلى نظم التشغيل الموزعة أو اللامركزية لإعداد وتنفيذ الموازنة مما يسهل معه التخطيط والرقابة على التنفيذ.
4. نظم الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي: ان تطبيق الحكومة الالكترونية أدى إلى تغير بيئة العمل الحكومي وازدياد المخاطر المرتبطة بالأداء الحكومي حيث اختفاء مسار عملية التدقيق إضافة إلى الحاجة إلى توفير برامج تخصص لرقابة السابقة للصرف والرقابة اللاحقة والتي تحتاج إلى توفير برامج متخصصـــة إضافة إلى توفر ضوابط رقابة داخلية وحماية سلامة للمعلومات، ويجب تأهيل العاملين في أجهزة الرقابة المالية على إجراءات الرقابة اللازمة سواء الرقابة مالية أو رقابة الأداء
5. التقارير الدورية.

وبناء على ما تقدم يرى الباحث بأنه يمكن تحديد أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية كما يلي:

أولاً: المدخلات

على الرغم من أن نظام المحاسبة الحكومية يشمل ويحتوي على عدد من المستندات الخاصة بالمصروفات وغيرها من المدفوعات والإيرادات وغيرها من المقبوضات وبعض المستندات الخاصة، إلا أنه يقرر الفكر المحاسبي بأن العمل المحاسبي في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية لتشغيل النظام المحاسبي سيتم بلا أراق أي أن المستندات الورقية المستخدمة للإثبات والتوثيق لن يكون لها وجود،

وحيث سيتم استبدالها بمستندات إلكترونية، فالعملية المحاسبية ستسجل وتعالج بعد مرحلة المدخلات دون مستندات أو أوراق، ولذلك يجب مراعاة التوافق النظام في تلك المرحلة مع التحقق السريع لمدخلات البيانات عن طالبي الخدمة الحكومية وكافة الحسابات المرتبطة بالنشاط الحكومي كالإيرادات والاستخدامات والحسابات النظامية والحسابات الجارية، ويجب مراعاة بعض الأمور عند تصميم تلك المستندات المستخدمة في مرحلة المدخلات: إن التصميم يتضمن سهولة فهم دون خطأ. وان التصميم يضمن سرعة الإدخال للبيانات إلى الحاسب، وان التصميم يتضمن تعليمات توضيحية لكيفية إدخال البيانات إلى الحقول المختلفة.

إن الدور المحاسبي الحكومية سوف تختلف ففي مراحل التجميع والتسجيل والحفظ للبيانات المحاسبية، وفيما يخص مدخلات النظام فإنه ستصبح الملفات غير المرئية هي أساس العمل المحاسبي الحكومي بدلاً من السجلات والدفاتر المحاسبية المتعارف عليها، ومما هو معروف بأن مجموعة الدفاتر المحاسبية لنظام المحاسبة الحكومية تقوم على نظام القيد المزدوج، فالدور الذي يقوم به دفتر اليومية العامة سوف يضعف على اعتبار أنه سيكون منتجاً فرعياً لعملية تشغيل البيانات وليس المصدر الرئيسي للترحيل كما في حالة النظم اليدوية مع التأكيد على أهمية الدفاتر الفرعية أو المساعدة وبصورة كبيرة على أساس أنها تعتبر العنصر الرئيسي في تشغيل البيانات، وهكذا سيتم اختفاء السجلات العادية وتصبح البيانات المحاسبية الحكومية غير مرئية

ثانياً: مرحلة التشغيل

سيكون لقواعد البيانات دور كبير وهام في حوسبة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية وستعتمد عليه تلك المرحلة، إذ يمكن أن يعتمد على عدد من الملفات المادية والمنطقية التي تستهدف ترتيب سجلات الحاسب على الوسائط المستخدمة للتخزين وقد عرف في هذا المجال الملف الرئيسي Master File وملف العمليات Transactions File وغيرهما من الملفات الأخرى، وبالتالي سيكون من أهم الملامح الرئيسية للتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية لأغراض توفير المعلومات المحاسبية الحكومية أن يكون نظام الملفات في مقابل نظام قاعدة البيانات (يوسف، شعبان مبارز، ص158-159).

حيث أن حسابات الحكومة مرتبطة بعلميات عديدة وكلها تعد أنظمة فرعية، فإنه يمكن إعداد وتصميم مجمعة برامج خاصة بكل حساب يتضمن البيانات الخاصة بهذه الحسابات الفرعية فقط ومستقلة بذاتها عن باقي الملفات الخاصة بالأنظمة الفرعية الأخرى، حيث يتم تجميع العمليات في مخططات تدفع أعمال وبيانات النظام الجديد بشكل مجموعات تعرف بالأنظمة الفرعية للحاسب (أبو العطا، مجدي، 1994، ص20)، وتعد هذه دعامة أساسية لتفهم طبيعة نظام المعلومات المحاسبية، وهي تجهز وتعد للنظام الرئيسي في الوحدة الإدارية الحكومية، حيث توجد العديد من الدورات المحاسبية التي يمكن أن تربط بتلك الأنظمة الفرعية في

المنظمات الحكومية مثل دورة الشراء، دورة المخازن، دورة إعداد التقارير، وأخيراً دورة التخطيط والرقابة.

وفي مرحلة تشغيل البيانات المحاسبية لأغراض توفير المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية يجب أن تشتمل على إدخال العمليات المرتبطة بالحسابات الحكومية بنظام التشغيل على دفعات في ملف العمليات المصمم والمعهد لهذا الغرض،ومعالجة ملف العمليات وتحديث الملف الرئيسي لحسابات الأستاذ العام والفرعي حيث يستبدل ملخصات دفاتر الأستاذ بملفات رئيسية، وأحياناً قد لا تظهر هذه الملفات، وإعداد التقارير المالية وإن كان في بعض الأحيان ليس من الضروري طباعتها باعتبارها محفوظة على وسائل تخزين إليكترونية.

ثالثاً: مرحلة المخرجات

تعد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية الحكومية في صورة التقارير المالية بكافة أنواعها وحسب فتراتها الزمنية المتعارف عليها في النشاط الحكومي وفي إطار التطوير المنشود لها أحدى الركائز لذلك النظام، وهي طبقاً ملا أشارت غليه المنظمات المهنية والعملية (الطحان محمد أبو العلا، ص5) بأن هدفها هو توفير المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين لها، سواء كانوا جمهوراً أو دائنون أو مستثمرون وغيرهم، بغرض إعلامهم عن إنجازات الحكومة والالتزامات المستقبلية كذلك توصيل المعلومات عن الحالة المالية ونتائجها، فهي معلومات – كما جاء في ورقة عمل GASB عند وضعها للإطار العام لأهداف النظام المحاسبي الحكومي – يمكن استخدامها للمقارنة بين النتائج الفعلية والموازنة أو لأغراض تقييم الوضع المالي للوحدة الإدارية أو التحديد مدى الالتزام بالقوانين واللوائح أو لتقييم مدى كفاءة فعالية الوحدة الإدارية الحكومية.

وفي ضوء التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وفي ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية والتحول نحو التقنية الكاملة لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكتروني، فإن الباحث يتوقع التخفيض التدريجي عن كافة التقارير المالية المطبوعة وإحلالها بتقارير مرئية على شاشات الحاسب الإلكتروني أو محفوظة على وسائط التخزين الحديثة لهذا الغرض مثل الأسطوانات المدمجة CD أو الأشرطة الممغنطة خارج الذاكرة الرئيسية للحاسب.

تحديات التي تواجه النظام المحاسبي الحكومي في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية:

يواجه نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من تحديات في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية يمكن تلخيصها بما يلي:

تحديات تشريعية

وهي عدم وجود تشريعات محاسبية متخصصة تحدد كيفية التعامل وقياس والإفصاح عن العمليات التي تتم في ظل الحكومة الإلكترونية مما ولد عدة مشاكل محاسبية، بالإضافة إلى عدم وجود معايير محاسبية أو تدقيقية متخصصة تحكم

عمليات الحكومة الإلكترونية، ولمواجهة هذه المشكلة يجب على منظمات المهنية والمحاسبي الحكومية السعي لوضع و صياغة هذه التشريعات.

تحديات تقنية، وفنية

لقد واكبت مهنة المحاسبة تقريبا جميع التغيرات التي طرأت على بيئة الحكومة التقليدية، من منطلق بأن غالبية الجهات المحاسبية المختلفة أهلت منتسبيها بواسطة التدريب والتثقيف بكيفية التعامل مع متغيرات بيئة، ولكن للأسف ذلك المنهج لم ينتهج بعد في بيئة الحكومة الإلكترونية، وخصوصا أن هذه البيئة سريعة التطور والتغيير، وأصبح من الضروري اخذ التحديات التالية في عين الاعتبار:

_تأهيل كل من المحاسبيين والمدققين تكنولوجيا حول برامج الحكومة الالكترونية

_ملازمة برامج تعليمية تكنولوجية مرافقة للتعليم المحاسبي.

تحديات الرقابة الداخلية

على اعتبار أن الرقابة الداخلية هي ركيزة أساسية من ركائز مقومات النظام المحاسبي الحكومي، وتتحقق من خلال ما يعرف بالرقابة الداخلية قبل الصرف، ولما كان مستقراً عليه في الفكر المحاسبي بأنه ترتبط ضوابط الرقابة الداخلية بدليل مسار عملية المراجعة وتتوقف أيضاً على بطيعة نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، وحيث ان الكثير من القرارات والتصرفات المالية أصبحت تتخذ بواسطة الحساب الإلكتروني، وغالباً ما تركز بيانات العمليات وبيانات الملف الرئيسي في الحاسب الإلكتروني المركزي في شبكة الحاسبات الموزعة في جميع الوحدات الإدارية الحكومية. وصعوبة الفصل بين الوظائف حيث أن التشغيل الإلكتروني يعني قيام شخص واحد بكافة الأنشطة والإدخال والمعالجة والمخرجات والافتقاد إلى الدليل المادي والملموس والتحول إلى استخدام الملفات الإلكترونية.

ويرى الباحث بأنه من الضروري أن يتعين تطوير هيكل الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي تمشياً مع تقنيات الحاسبات الإلكتروني المستخدمة في تشغيل البيانات المحاسبية الحكومية، ولذلك يقترح في هذا الصدد توفير الضمانات الكافية للتشغيل الصحيح والكافي لكافة بيانات الوحدة الإدارية الحكومية فور الحصول عليها وبشكل دقيق وتحديد الشخص المسؤول عن عمليات التعديلات المختلفة للبيانات المحاسبية الحكومية وتحقق الحماية الكاملة للنظام الإلكتروني من المقتحمين له بدون أن يكونوا هم المستخدمين المسموح لهم بالتعامل معه وتوفير الضمانات لكافية دليل المستخدم للنظام التكنولوجي المتقدم ولكفاءة النظام وتحديثها أولاً بأول عملاً على تحديث معلومات النظام.

تحدي أمن وسلامة المعلومات المحاسبية

في ظل منظومة الحكومة الإلكترونية ستصبح البيانات المحاسبية المرتبطة بالعمليات المالية والاقتصادية للوحدة الإدارية الحكومية مع وحدات إدارية حكومية أخرى أو قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي تتسم بعدم القدرة على رؤية مسارها الإلكتروني بسبب اختفاء سجلات ودفاتر التسجيل الورقية. وإن عمليات التسجيل

ستتم في ذاكرة الحاسب وقد تستخدم وسائط التخزين كما أنه هناك شبكات اتصال موزعة بين كافة الوحدات الإدارية الحكومية وجهاز الحاسب الإلكتروني المركزي للوحدات الإدارية الحكومية مع الحواسب الإلكترونية الفرعية، فإنه يتوقع بأن علمية الاتصال ستتم في منأى عن رقابة الأطراف الرقابية الأخرى، وهو ما أدى إلى التشكيك في فعالية وسلامة عملية الإدخال للبيانات والحصول على المعلومات لأغراض الرقابة الداخلية.

وهناك بعض المخاطر يمكن أن تصاحب تشغيل البيانات المحاسبية، ويتوقع حدوثها في القطاع الحكومي كما يلي:

- افتقاد الحكم الشخصي للمحاسب باعتباره مشغل البيانات المحاسبية.
- صعوبة تحديد المسؤولية في حالة إجراء أية تعديلات في البيانات أو المعلومات.
- زيادة احتمالات الأخطاء في مخرجات الحاسب الإلكتروني.
- انخفاض عدد المستندات الأصلية في شكلها التقليدي مما يؤدي إلى افتقاد المراجع أحد أدلة الإثبات الموضوعية.
- سلوك العاملين تجاه نظم المعلومات القائمة على الحسابات وسهولة وحافز جرائم التلاعب وصعوبة اكتشافها.
- الانتشار الواسع لجرائم فيروسات الحسابات.

وبناء على استعراض تلك المشكلات المتوقعة للنظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية، تصبح الحاجة ضرورية لإطار لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية توافق مع الحكومة الإلكترونية من جهة ويساعد على علاج أوجه القصور المصاحبة لنظام المعلومات المحاسبية التقليدية، وهذا ما نناقشه في جزء التالي من البحث الذي يقترح إطاراً نظرياً لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية مراعياً المتطلبات الضرورية لبنائه.

المجال الثالث: متطلبات بناء نظام المعلومات المحاسبية الحكومية في بيئة الحكومة الالكترونية والإطار المقترح لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الإلكترونية

نناقش في هذا الجزء من الدراسة متطلبات بناء النظام المحاسبي الحكومي في بيئة الحكومة الالكترونية وذلك كمدخل لبناء الإطار المحاسبي الحكومي الملائم في بيئة الحكومة الالكترونية وفيما يلي شرح لكلا الموضوعين

_متطلبات بناء النظام المحاسبي الحكومي في بيئة الحكومة الالكترونية

مما سبق عرضه لأثر تطبيق الحكومة الالكترونية على النظام المحاسبية يمكن تلخيص المحاور الرئيسية لمتطلبات بناء نظام معلومات المحاسبية الحكومية بـــ:

*وضع وتحديد الهدف من الإطار المقترح: من متطلبات بناء نظام معلومات المحاسبية وضع قواعد و معايير تدعم تأسيس نظام للمعلومات المحاسبية الحكومية وتفي بمتطلبات الحكومة والغاية والهدف من النظام، من حيث توفير المعلومات

الملائمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرار، إضافة إلى انجاز المعاملات الحكومية بسرعة وبدقة عالية، وهنا يجب وضع أولية وهدف رئيسي يتمثل في ضرورة الاهتمام بتطوير دور المحاسب الحكومي في ظل الحكومة الإلكترونية حيث يمثل أداة فعالة للمحاسبة الحكومية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات الحديثة و يساهم في إنجاح النظام المحاسبي الالكتروني.

* تحديد خصائص نظم الناتجة عن التشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك لغياب الأدلة والمستندات الورقية الملموسة وفي هذا الصدد تتخذ سجلات مدخلات الحاسب شكلا جديدة، حيث عدم موجود مستندات للمدخلات وعدم وجود مخرجات مرئية عدم المقدرة على تتبع مسار المعاملات الحكومية.

*الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التكاملية بين نظام المحاسبي المتكامل والاتصال المباشر بين نظام التداول الإلكتروني للبيانات من ناحية ونظام المعلومات المحاسبي الحكومي لكافة الأطراف ذات الحاجة للمعلومات المحاسبية الحكومية من وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة للدولة وديوان المحاسبة كجهاز لرقابة، حيث يتم الاتصال والدخول مباشرة إليه دون حاجة للدخول إلى هذه النظم بوسائط أخرى مما يوفر في الوقت والتكلفة وتحقيق الانجاز السريع.

*ضرورة توافر البنية الأساسية التكنولوجية لتفعيل نظام المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية وذلك من خلال توافر كافة الأجهزة الإلكترونية وشبكات المعلومات المختلفة والموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

_الإطار المحاسبي الحكومي الملائم في بيئة الحكومة الالكترونية

تمييزاً لدور المحاسبة الحكومية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية، وما ينشده من تحقيق أهدافها لغرض توفير المعلومات المحاسبية الحكومية لأعراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات، فإنه يقترح أن يتضمن هذا الإطار العناصر التالية:

1-تطوير وتحديث القوانين و الأنظمة و تعليمات المنظمة لأداء المحاسبة الحكومية في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية وهذا يستلزم تعديل واعدة صياغة للنظام المالي الحكومي من خلال استحداث القوانين الخاصة في ظل ظهور مفاهيم المعاملات الالكترونية وأساليب الدفع الالكتروني وقد قامت وزارة المالية باستحداث قانونين متعلق ببعض المعاملات الالكترونية وهي تعليمات تطبيقية للشؤون المالية لتحصيل الإيرادات بواسطة التحويل المالي الالكتروني رقم (10) لسنة2003وتعليمات تطبيقية للشؤون المالية لتحصيل الإيرادات بواسطة بطاقات الائتمان وتعديلاتها رقم (11) لسنة 2002 ولكن هذه التعليمات لا تكفي ولا تغطي كافة المعاملات الحكومية.إضافة إلى انه يجب العمل على تطوير الأدلة الإلكترونية للحسابات الحكومية لتشمل حسابات الأستاذ العام بالاستخدامات والموارد الحكومية على أن تظهر نتائجها في الحساب الختامي للدولة، وذلك بما يشمله من دفاتر أستاذ

فرعية للإيرادات والمصروفات ودفاتر إجمالية للحسابات الجارية المدينة والدائنة والنظامية المدينة والدائنة

2- في ضوء الاتجاهات الحديثة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية الحكومية فإنه يجب إعادة تنظيم الوحدة الإدارية الحكومية من خلال تعميق الفهم والإدراك لمعنى ومفهوم حوسبة نظام المعلومات المحاسبية الحكومية ومزايا تطبيقيه. والعمل على التحديد الواضح لإجراءات استخدام الحاسبات في تنفيذ العمل المحاسبي الحكومي، وإتباع اللامركزية في الإدارة الحكومية على مستوى كل وحدة إدارية حكومية.

3-استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الحكومية: إن التباين النظم من حيث أن لكل منها خصائصها المختلفة عن الأخرى، وذلك فيما يتصل بالمكونات المادية للحاسب والنظم والبرامج فقد يمكن استخدام نظم قاعدة البيانات وهي تضم مجموعة برامج النظام لإدارة البيانات تعرف بنظام إدارة قاعدة البيانات وهو حزمة برامج تعمل لغرض التكامل بين ملفات بيانات متعددة ومتكاملة مادياً. وتطبيق نظام التشغيل في مجموعات (دفعات): حيث يمكن تجميع كافة المستندات المرتبطة بعضها ببعض في مجموعات وتشغيلها دفعة واحدة في نهاية فترات زمنية محددة أو عند بلوغ المجموعة حجماً معيناً أو على أساس قيمي. واستخدام نظم التشغيل عن بعد ونظم شبكات الحاسب: وهو نظام يتطلب ضرورة توافر بنية مركزية لتحقيق الاتصال عن بعد، وذلك من خلال الربط بين الحاسب المركزي للإدارة الحكومية والوحدات الحكومية الأخرى والتي تعرف بالوحدات الطرفية ونظام تشغيل البيانات الموزعة.

ويرى الباحث انه يحب إعداد نظام أدارة المعلومات المالية الحكومية متكامل لما يحققه من المميزات، حيث يوفر نظاماً مالياً ومحاسبياً واحداً متكاملاً لكافة الوزارات والدوائر الحكومية.وإمكانية معالجة البيانات في كل الوزارات والدوائر الحكومية عبر الشبكة الحكومية الآمنة. إضافة إلى أن هذا النظام يجب يتضمّن تنفيذ الموازنة والمعلومات المحاسبية ذات الصلة لكل الحكومة ودوائرها. ويوجد نظام واحد لجميع المدراء الماليين في الوزارات والدوائر الحكومية، لإدارة كافة العمليات المالية والمحاسبية.ويسمح هذا النظام بمطابقة وبمراقبة العمليات المالية والمحاسبية المتداخلة. وان يقوم النظام بربط أنظمة البنك المركزي ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك ونظام إدارة الدين العام.

4- وضع وصياغة إجراءات وأساليب المحاسبة الإلكترونية الحكومية المتوافقة مع نظام المعلومات المحاسبية الحكومية حيث انه في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية يتوقع أن تتم المحاسبة الحكومية من خلال عدة أساليب ومن هنا يجب وضع الأدلة الملائمة لتنفيذ المعاملات المحاسبية والإجراءات اللازمة نوع الأساليب وملامتها لطبيعة الموقع الالكتروني التبادلي والتفاعلي ومدى الحاجة إلى أساليب الدفع الالكتروني. وتحديد طبيعية تصميم الموقع بما يتلاءم مع حاجة المستخدم ،إضافة

إلى انه يجب مراعاة ان تكون الواجهة المستخدمة لتطبيق تتلاءم مع طبيعة المستخدم .

5-تنمية وتطوير المهارات الفنية والمعارف العملية المحاسبين الحكوميين في تطبيق الحكومة الالكترونية.

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي أورده الباحث في الدراسة تبين بأن النتائج والتوصيات على النحو التالي:

النتائج

1. لكي تحقق وتساهم نظم المعلومات المحاسبية الحكومية في تحقيق أهداف الحكومة التي وجد من اجلها، لابد أن تأخذ بنظر الاعتبار كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة ما يتعلق بالتطورات المستجدة في مجال استخدام تقنيـــــات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي تمثل الحكومة الإلكترونية إحداها.
2. باعتبار أن منظومة الحكومة الإلكترونية واقعاً فعلياً لها مزايا وإيجابيات مرتبطة بأدائها للخدمات الحكومية والتعامل مع كافة القطاعات الأخرى، فإنه يجب إعادة تنظيم الوحدات الإدارية الحكومية وإتباع اللامركزية بما يتوافق مع منظومة الحكومة الإلكترونية.
3. إن انضمام العديد الحكومات إلى استخدم وتطبيق تكنولوجيا معلومات كبقية الاقتطاعات من خلال الحكومة الإلكترونية يتطلب من نظـــــم المعلومات المحاسبية إعادة وتقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في تجميع البيانـــــات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم توصيلها إلى الجهات التي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة.
4. إن نظام المعلومات المحاسبية الحكومية هو أحد روافد المعلومات في الوحدات الإدارية الحكومية، فيجب تطويره والانتقال به من التشغيل اليدوي إلى التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في ظل منظومة الحكومة الإلكترونية وسوف يؤثر على المقومات الأساسية لنظم المعلومات المحاسبية الحكومية والمتمثلة بكل من: المجموعة المستندية، المجموعة الدفترية دليل الحسابات، مجموعة التقارير والقوائم المالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار هذه التأثيرات وانعكاساتها على عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية.
5. إن لمنظومة الحكومة الإلكترونية أثر متوقع على ركائز نظام المعلومات المحاسبية الحكومية من مدخلات وتشغيل ومخرجات وتغذية مرتدة، مما يمثل مطلباً ضرورياً لبناء إطاراً له يتوافق مع تلك المنظومة، باعتباره مرشداً لعلاج أوجه القصور في ذلك النظام والتغلب على مشكلاته المحاسبية التي ترجع أسبابها إلى التشغيل اليدوي للبيانات المحاسبية.

6. أن عمل نظم المعلومات المحاسبية في الحكومة من خلال الحكومة الإلكترونية يتطلب الاهتمام بالكادر البشري (المتمثل بالأفراد القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية) وتطوير مهاراته المعرفية في مجالات استخدام أساليب تقنيات المعلومات لكي يكون بمقدوره التعامل معها وتحقيق الفائدة من استخدامها في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية الحكومية.

التوصيات

1- ضرورة مواصلة البحث العلمي في تحديد ودراسة أهم تأثيرات لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على نظم المعلومات المحاسبية الحكومية وفي مجال الحكومة الالكترونية.

2- ضرورة احتواء المواد الدراسية وخاصة مادة نظم المعلومات المحاسبية على مفردات خاصة باستخدام أساليب تقنيات المعلومات والاتصالات بصورة عامة والحكومة الإلكترونية بصورة خاصة، بهدف تهيئة الكادر المحاسبي الذي يتم تخريجه من الكليات والمعاهد العلمية على كيفية فهم طبيعة عمل هذه الأساليب وكذلك كيفية استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية.

3-ضرورة تأهيل المحاسب الحكومي بما يدعم الدعوة النظرية والحاجة العملية إلى التحول نحو نظام معلومات محاسبية حكومية إلكترونية، على أن يهدف ذلك النظام إلى توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء بدلاً من الأهداف التقليدية لنظام المحاسبة الحكومية.

4-ضرورة توفير معايير للمحاسبة الحكومية تتعلق بالقياس والتقرير المحاسبي، تتلائم مع التطوير المنشود لنظام المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكترونية.

5-ضرورة توفير متطلبات أساسية لاستخدام الإطار المقترح لتكنولوجية المعلومات المحاسبية الحكومية، مع أهمية أن تكون ركائز الإطار شاملة بعض المفاهيم الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمتوافقة مع العمل الحكومي، كذلك بعض من النظم المحاسبية للتشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وأخيراً أساليب محاسبية ملائمة.

ـــ قائمة المصادرـــ

- إبراهيم سلطان تركي، "هندسة التغيير الجذري لفن الإدارة: المنهجية والتطبيق"، بدون ناشر، 1996، ص28.
- يحيى أبو مغايص ، ،الحكومة الالكترونية و ثورة على العمل الاداري التقليدي ،الرياض ،مكتبة الملك فهد . ،(2004)
- محمد أبو سديره ، ،**الحكومة الالكترونية بين التنفيذ و التخطيط**،الرياض ،جامعة الملك فهد . ،(2001)
- أحمد سيد مصطفى، "شركاتنا في مواجهة التحيات العالمية المعاصرة – رؤية إستراتيجية"، مؤتمر المؤسسات العربية في ظل المتغيرات العالمية، يناير 1996، ص8.
- أحمد حلمي جمعة ، التدقيق الحديث للحسابات ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1999.

- أحمد هاني بحيري حماد، "أساليب الذكاء الاصطناعي في المحاسبة – استخدام نظم الخبير في قرارات الاختيارات الحاسبية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد رقم 2، 1989، ص241 – 280.
- برهان صباح الحلو ، اثر استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات على الخدمات المصرفية المتكاملة في البنوك الأردنية من منظور القيادات المصرفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن ، 2000.
- جون أرستد، "التبادل الالكتروني للوثائق والمراجعة بدون مستندات"، ترجمة السيد محسن فتحي عبد الصبور، مجلة الرقابة المالية، السنة التاسعة عشر، العدد 37،) تونس: المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، ديسمبر2000 م)، ص 17
- حسن عبد الحميد العطار، "نموذج مقترح لتقييم مخاطر بيئة التشغيل الإلكتروني – مدخل لتدعيم دور مراقب الحسابات في ظل التحديات المعاصرة"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة الزقازيق، مجلد رقم 22، العدد الأول، يناير 2000، ص51–93.

حسين علي خشارمه، "أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الرابع، 2001، ص12.

- زياد هاشم يحيى و د. قاسم محسن الحبيطي ، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء الجامعة ، الموصل ، العراق ، 2003
- سعيد الظاهري ، ،تهيئة المناخ الملائم لتطبيق الحكومة الالكترونية ، معهد التدريب الادارة ،ابو ظبي..(2002)
- سامي صدقي، "دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية"، ندوة الحكومة الإلكترونية – الواقع والتحديات، المعهد العربي لإنماء المدن، سلطنة عمان، 2003، ص7
- شبعان مبارز يوسف، "استخدام نظرية المنفعة متعددة الصفات في تحديد نماذج نظم دعم قرار اختيار نظام معلومات محاسبي جديد في ضوء متغيرات تكنولوجيا المعلومات الحديثة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، 2002ن ص215–260.
- شعبان مبارز يوسف، "أثر التطورات الحديثة في تقنية المعلومات على تصميم النظم المحاسبية – دراسة تطبيقية ميدانية استطلاعية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، كلية التجارة ببني سويف – جامعة القاهرة، السنة التاسعة، العدد الثاني، 1999، ص134–199
- عادل موسى محمد العيسى ، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم ، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – عما ن 2000/1999.
- عبد الهادي حامد رمضان ، العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان 1999.
- محمد مصطفى الجبالي، "الاتجاهات الحديثة في المراجعة في ظل المغيرات التكنولوجية في نظم المعلومات المحاسبية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، 2002، ص269.
- محمد أبو العلا الطحان، "ضرورة تطوير التقارير المالية لترشيد القرارات الإدارية في القطاع الحكومي"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد رقم 19، العدد رقم 2، ص53
- محمد بهاء الدين بديع القاضي، "دور نظم الحاسبة والمعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة في مشروعات الأعمال – دراسة عملية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة حلوان، المجلد رقم4، العدد رقم 2، 1990، ص202.\

- محمد بهاء الدين بديع القاضي، "استخدام نظم شبكات المعلومات في تخطيط ورقابة الموازنة العامة للدولة"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، العدد 5- 1، 1991، ص317-355.
- مراد خالد مصلح ردايدة ، اثر المعالجات الآلية على أنظمة المعلومات المحاسبية ، دراسة تطبيقية في دائرة الجمارك الأردنية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، المفرق 1998/1997.
- ندوة الحكومة الإلكترونية، الواقع والتحديات"، المعهد العربي لإنماء المد، 2003.
- طلعت عبد العظيم متولى، "تقنيات ومعايير نظم إنتاج التقارير المحاسبية عبر شبكة المعلومات الدولية والانترنت – دراسة اختبارية في بيئة الأعمال المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، المجلد رقم 27، العدد رقم 1، 2003، ص287- 288
- من توصيات ندوة: الحكومة الإلكترونية – تحد وإبداع لمديري القرن الواحد والعشرين،"، معهد الإدارة العامة، سلطنة عمان يناير، 2003

_Alquist, Gary, et al. Click starting your organization: How traditional companies are mobilizing for e-Business" [http://www.bah.com

_Gibbs, D., "Globaiztion, the Buiscuebce Industry, and local Environmental Responese", Global Environmental Chang, Vol, 10., No 4, 2000, pp. 245-257

_Talwar. R.," Business Re-Engineering : A Strategy Driven Approcah", Long Rang Planning, vol. 20., No. 6, 1993, P. 25-33.

Tapscptt. D. & Custon, A., "Parading Shift: Thew New Promise of Information Technology", Megraw-Hill Inc., New York, P. 28.

__(Marmer, M., and James C." Re-Engineering the Business Revolution", USA, Maper Business Aa Division of Happer Collins Publisher, 1993, PP. 35-48).